

## المواطنة بين المفهوم والممارسة



ميشال بدر  
مقرر عام مادة التربية الوطنية  
والتنشئة المدنية  
المركز التربوي للبحوث والإنماء

تناول مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية مفهوم المواطنة كواحد من جملة المفاهيم التي يتم إعداد المتعلم وتوعيته على فهمها وممارستها. والسؤال، كيف يمكن فهم المواطنة وتعميمها من خلال التربية المدرسية ليتلاءم كل من الفهم والممارسة مع ما نصّت عليه الأهداف العامة للمادة لجهة "اعتبار الإنسان قيمة وغاية في حد ذاته، وكائناً اجتماعياً في جوهره، ولا تتحقق شخصيته إلا ضمن إطار الجماعة؟" ولا سيما ان هذا المفهوم في تطور مستمر ويخلق ضغطاً والتباساً في فهمنا السابق للمواطنة والمواطن على السواء.

السائدة وتأثيراتها. علم الاجتماع يعرفها بأنها وضعية قانونية يتمتع بها الفرد داخل الوطن ويحصل عليها بالمواطنة أو بالتجنس، وهي تستبطن حقوقاً وواجبات. هذا الاستبطان جعل المواطنة على ارتباط وثيق بالديمقراطية، تتراجع بتراجعها، ويتعدّر فهمها أو تحليلها إلا في إطار الديمقراطية، كما يقول الإعلامي والسياسي الإنكليزي Thomas Paine، كونها تشكّل المرتكز والأساس للمطالبة بحقوق الأفراد/ المواطنين وتحديد واجباتهم. ففي النظام الديمقراطي ترتبط



المواطنة بأبعادها التي يحددها عالم الاجتماع الإنكليزي T.H. MARSHALL (1893-1981) بثلاثة: السياسية، المدنية الاجتماعية، والاقتصادية، ارتباطاً وثيقاً بمدى تمتع المواطنين بحقوقهم المدنية وممارسة حقوقهم السياسية، خصوصاً في مجال الانتخابات واختيار ممثليهم. وعليهم في المقابل القيام بواجبات المواطنة كمثل التقيد بالقوانين وتأدية الضرائب المتوجبة عليهم. وذلك انسجاماً مع ما جاء في المادة (٢١) من شرعة حقوق الإنسان الصادرة في العام ١٩٤٨ بان المواطن هو، وقبل كل شيء، مشارك في الحياة السياسية لبلده، ومشارك أيضاً في القرارات السياسية.

"المواطنة" تعبير يعود إلى التداول بشكل لافت هذه الأيام، بتعريفات مختلفة وطموحة في غالب الأحيان. فيحدده البعض انتماء إلى وطن، وآخرون لا يرون هذا التعريف واقعياً بعد اليوم، في عالم بات "قرية كونية" تحكمها وتتحكم بها حركة مواصلات واتصالات ومصالح مشتركة فاقت التوقعات وأسقطت الحدود وتجاوزت خصوصيات المجتمعات على اختلافها. هذا الواقع المستجد حمل البعض على المناداة بمواطنة تشمل مواطني أكثر من دولة على أسس



يتم التوافق عليها (كالمواطنة الأوروبية مثلاً). بينما يقترح آخرون "مواطنة إقامة" تمنح للأجانب المقيمين في بلد معين، على أن تكون محدّدة نصوصاً ومفاعيل. هذه التعريفات والاقتراحات، إضافة إلى غيرها، تطرح بإلحاح مسألة "المواطنة" على مستوى الفهم كما على مستوى المفاعيل والممارسة. فما المواطنة تحديداً؟

### تعريف المواطنة

عرفت "المواطنة" على مرّ التاريخ تغييرات في المعنى كما في الاستخدام، وذلك بتغيّر الأزمنة والمجتمعات والأنظمة السياسية

مثيلتها في اليونان بتساؤلها في إطلاق صفة المواطنة على سكان المستعمرات. إلا أن هذا التساؤل ارتبط بمدى التزام هؤلاء "المواطنين" بواجباتهم وليس بحكم كونهم أعضاء في المدينة. غير أن تمتعهم بهذه الصفة لم يخولهم تبوء المناصب الرومانية المهمة التي اقتصر على مجموعات صغيرة تمسك بالسلطة تحت إشراف الإمبراطور وتعمل بتوجيه منه.

### القرون الوسطى

لم تعمّر "المواطنة" التي عرفتها ومارستها كل من روما وأثينا طويلاً. ففي القرون الوسطى حلت الإقطاعية محل المواطنة في أوروبا بوجه عام. فكان بنتيجتها أن تحددت مواطنة الفرد على أساس انتمائه وولائه للإقطاعيين كما للملك، أسياده وحماته، فجسدت سلطة الملك آنذاك إرادة الله ومشيبته على الأرض، قراراته لا ترد، مالك كل شيء، البشر والحجر.

هذه العبودية المقنعة عمّرت طويلاً في أوروبا، وبات خلالها الإنسان - الفرد أسير القدر المكتوب له منذ الولادة، أي الخضوع لسيده الإقطاعي أو للملك الذي يدير مملكته بما ومن فيها باسم الدين مصدر شرعيته وقوته. وقد عانى الناس هذه العبودية قروناً عدّة، أمضوها في خدمة أسيادهم، محرومين من أية حرية أو كرامة إنسانية، يتمتعون بفضيلة واحدة: الطاعة والخضوع التي هي فضيلة العبد، كما يقول أفلاطون.

### عصر النهضة في أوروبا

شهد عصر النهضة انبعثاً للمواطنة" بعد طول سبات، ساهمت في تحقيقه ظروف ومعطيات عدّة، من أبرزها: - الديانة المسيحية التي أكّدت سواسية الناس أمام الله، فلا عبد بعد ولا سيد.

- المعاناة التي عاشها الناس، على مدى قرون، نتيجة الاضطهاد والاحتقار وعدم احترام ذاتهم الإنسانية، وهو ما أسهم في دعم التوجّهات التحررية وتعزيزها.

هذا الواقع المستجد أو جد مناخاً من الاستقلالية الاجتماعية اتّسمت بقدر من الحرية أسهم في بروز شكل من أشكال المواطنة يستبطن "حقوقاً وواجبات". وقد شكّلت حقوق الإنسان وواجباته في هذه الحقبة، محور اهتمام عدد من المفكرين الذين أكدوا أن الخير العام يقوم على الخير الذي يصيب المواطن ويحفّزه على ارتضاء العبور من شخصاً نيته وفرديته إلى رحاب الانتماء الاجتماعي. لكن هذا العبور مشروط بان يكفل له هذا الانتماء حقوقه ويحدّد واجباته كمواطن، إذ إن كلمة مواطن تعني العلاقة مع سائر المواطنين، وهذه العلاقة

بناء على ما تقدم، يمكن القول إن المواطنة هي في المبدأ، وحتى إشعار آخر، انتماء إلى دولة، وعلاقة بين المواطن والدولة تركز على وعي المواطن لماهيتها من خلال تحسّسه قضايا الشأن العام، وتشتمل على علاقة المواطن كفرد بالمؤسسات العامة مدنيّة كانت أو اجتماعية، بما يسهّل عليه الانخراط الصحيح في المجتمع الذي يعيش فيه. أما الترجمة العملية لهذه العلاقة فتتجسد في احترام القوانين والتقيّد بها لأنّها أساس استقرار المجتمع، والمنظمة للعلاقات بين الأفراد والمجموعات المكوّنة له. وذلك يتم من خلال انخراط صحيح للمواطنين يجعل دورهم أساسياً في تشكّل الدولة ومؤسساتها، إذ من غير الجائز أن يعيش المواطن وحيداً منعزلاً. فعلى خلفية هذا الانتماء يتحدّد الدور المباشر وغير المباشر للمواطن في إدارة القضايا والمواضيع الشخصية والعامة، بما يحقّق سعادة المجتمع. فالمواطنة هي اتصال بالآخرين الذين يتشكل منهم المجتمع والوطن.

ولكن هل يصح القول إن مواطنة اليوم هي نفسها بالأمس؟



### التطوّر التاريخي

المواطنة ليست تعبيراً جديداً كما أنها ليست مفهوماً مستحدثاً، فقد عرفتها وطبقتها كل من روما وأثينا في العصور القديمة. لكن معناها وتطبيقاتها آنذاك كانت مغايرة لما هي عليه اليوم. ففي أثينا اقتصرت المواطنة اليونانية على متجانسين يمكنهم التواجد معاً بشكل دائم، موحدين ضمن المجتمع الواحد. أما النساء والعبيد والغرباء فقد حُرّموا من مفاعيل هذه المواطنة ببعدها المدني المتعارف عليه آنذاك، فتمتّعوا فقط بالمواطنة الاجتماعية من دون سواها. وكان المواطن اليوناني، في ذلك العصر، لا يخضع لرجل، أيّا كان، بل للقانون الذي أجاز له حق التمتع بحقوق والتقيّد بواجبات حدّتها مجموعة مختارة من المواطنين اليونانيين، من ذوي الشأن.

أما في روما، فقد اقتصرت المواطنة الرومانية الحقيقية على قلة كانت الوحيدة المؤهلة لتبوء المناصب الرسمية المهمة. وتميّزت عن

وبالتالي لم تعد المواطنة اليوم كما كانت عليه بالأمس، لذلك من غير الجائز اعتبارها مفهوما مجردا أو وضعيَّة جامدة ونهائيَّة، محدَّدة التفسيرات والمفاعيل، بل أصبحت وضعيَّة منفتحة ومتحركة تجد أقصى كمالها وترجمتها في:

١- مشاركتنا كمواطنين، أفرادا وجماعات، في مختلف الأنشطة المتعلقة بمصيرنا، مع ما تفرض هذه المشاركة من حق لنا في الاطلاع على المواضيع المطروحة والمداولة في المجتمع الذي نعيش فيه أو ننتهي إليه، حيث يتقرَّر مصيرنا. عندها يكون انخراطنا واعياً ومؤثراً، فالانتماء إلى جماعة هو انتماء إلى الوطن هويَّة ومشاركة.

٢- الوعي بان الانتماء السياسي هو الرابط الجامع بين المواطنين

تستبطن واجبات، كما يقول المركز دي كلارمونت - لوديف. وقد عززت هذا التوجّه الديمقراطي ممارسات مستوحاة من أفكار عدد من المتنوّرين والأدباء في أوروبا أمثال "مونتيسكيو" الذي نادى بالفصل بين "السلطات الثلاث" منعاً للتسلّط، و"جان جاك روسو" الذي رأى أن سعادة الفرد هي هدف كل جماعة، وبأنّ الجماعة السياسيَّة هي محصّلة عقد جماعي. كما شكّلت هذه التصورات والمساهمات أحد المرتكزات التي قامت عليها المواطنة المعاصرة بتجليّاتها الديمقراطيَّة في مراحل لاحقة، والتي رمت إلى كفالة الشخصيَّة الفرديَّة. فكان أن سقطت بنتيجتها شرعيَّة الملك كأساس لضمان سعادة الفرد.

فما هو الفهم المعاصر للمواطنة؟



مقر مجلس الوزراء



القصر الجمهوري



قصر العدل



مجلس النواب

وكفيل حرياتهم. وبأن المواطنة بمعناها الصحيح لا تقوم إلا على أساس الانتماء إلى مجموعات ونظم سياسيَّة حيث الناس متساوون في الكرامة كما في التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم، وتتوطّد علاقاتهم بعضهم ببعض على أساس المصلحة العامَّة لا المصلحة الشخصيَّة.

٣- الإدراك بأن الفهم الصحيح للمواطنة يقوم على وعي ماهيَّة

### المواطنة المعاصرة

ان الفهم المعاصر للمواطنة يتجاوز الحالة القانونيَّة البحت، ليعني انخراط المواطن في مجتمع معيّن، بحيث يسهّل له هذا الانتماء التمتع بفوائد الحياة المجتمعيَّة، على خلفيَّة المشاركة الناشطة في مجالات التقيّد بالقوانين والأنظمة والانتخاب، والتمتع بالحقوق الشخصيَّة تجاه الدولة كما تجاه غيره من المواطنين، فضلا عن إشغال الوظائف العامَّة.

تحديداتها وتجلياتها المعاصرة والمسؤوليات المترتبة بنتيجتها على الفرد والمجتمع والدولة تجسد أقصى أمانينا وطموحاتنا؟ الجواب الطبيعي والمنطقي هو كلا. فالمواطنة تختصر حاضرنا ومستقبلنا فهما وممارسة. فبقدر ما يكون التطور والانفتاح داخل الدولة والمجتمع أو في ما بين الدول والشعوب أسرع واشمل، كلما تشعبت الحقوق وتفرعت الواجبات واصبح من الضروري والملح تطوير فهمنا للمواطنة ليتناسب الفهم مع الواقع والممارسة. وحيث أن التطور والتقدم هما سنة الحياة فإن أي تعريف للمواطنة يبقى في إطار المؤقت. لذلك وجب علينا السعي، دولاً وأفراداً، إلى تطوير مفهوم المواطنة وترجماته العملية لتتلاءم مع سنة التطور وحميتها، كما مع حاجات الناس وطموحاتهم وأمانيتهم، شرط أن يظل الإنسان هو الهدف والغاية. عندها تبلغ المواطنة كمال معناها حقيقة وواقعاً، وتصبح استحقاقاً لا هبة. فكمال إنسانيتنا يتحقق من خلال مشاركتنا الواعية والتزامنا الأكيد بصنع مستقبلنا، وبالتالي مستقبل البشرية جمعاء ■



الصحافة بين الحرية والمسؤولية.

الجماعة بما هي توحد حول مشروع شامل يقبل الآخر كما هو، ويتقبل الحق في الاختلاف بالرأي كحق طبيعي من حقوق هذا الآخر، ويحول بالتالي إلى مواطنين افراد المجتمعات المغلقة أو المنكفئة ليسهموا في المواطنة بأبعادها الاجتماعية والسياسية والإنسانية.

٤- فهم المواطنة بأنها لا يمكن أن تقتصر فقط على الأفراد الذين ينتمون إلى الوطن الواحد والدولة الواحدة، فذلك يفقدها معناها وبعدها الإنسانيين. فمواطنة اليوم ليست منعزلة عما يجري في "القرية الكونية". بل هي على تماس وتواصل مع "مواطنة" أوسع واشمل، منفتحة على انتماء إنساني يأخذ في الاعتبار هويتنا الوطنية وينمي وعينا وفهمنا لإنسانيتنا ولقربنا مع الإنسان الآخر، بعيداً عن الفئويّة والعصبية والانغلاق.

ولكي يجد هذا الفهم للمواطنة المجال الملائم ليثمر وليعطي النتائج المرجوة، فعلى الدولة القيام بما عليها من واجبات الرعاية والحماية، لجهة الاهتمام بالإنسان/المواطن والمحافظة على كرامته كونه قيمة في ذاته. فتعمد إلى توفير أمنه بمختلف عناوينه، وحرّيته بمختلف معانيها وتجلياتها، وحاجاته الحيائية بمختلف أنواعها وأوجهها بما يكفل كرامته كإنسان وقيّمته كفرد والتي عرفها "جان جاك روسو" بأنها أساس التعاقد الاجتماعي. لذلك يمكن القول وباختصار، إن مواطنة اليوم لم تعد تبعيّة لقطاعي أو ملك. كما أنها ليست هبة أو عطية يخلعها "وال" أو "نافذ" على من والاه أو بايعه. بل هي انتماء إلى وطن ودولة يعيش فيها المواطن فعل الانتماء والمشاركة. شرط أن يكفل له هذا الانتماء حقوقه ويحدد واجباته، وذلك في إطار قوانين يخضع لها ويتقيد بها لأنه مشارك في وضعها.

ولكن، هل إن المواطنة اليوم، بمعناها ومفاعيلها، وفي ضوء

#### ■ المصادر والمراجع:

- أنسيكلوبيديا أنكرتا - ٢٠٠٢.
- دومينيك شناير وب. كريستيان - ما هي المواطنة؟ منشورات دار غاليمار - باريس ٢٠٠٠.
- كونستانز فريد - المواطنة - منشورات مون كريتيان - باريس ١٩٩٨.
- جريدة السفير - العدد ٩١٨٤ - الجمعة ٢٦/٤/٢٠٠٢.
- المرسوم ١٠٢٢٧/٩٧ تاريخ ٨ ايار ١٩٩٧، (مناهج التعليم العام واهدافها).
- التربية الوطنية في العالم العربي - قضايا وإشكاليات - منشورات الشبكة العربية للتربية المدنية.